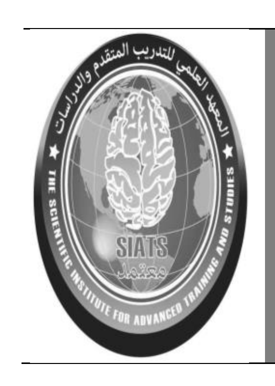


SIATS Journals

Journal of Human Development and Education for Specialized Research

(JHDESR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية

العدد 2، المجلد 2، نيسان 2016م.

e-ISSN: 2462-1730

THE IMPORTANCE OF FIELD RESEARCH FOR HIGHER ISLAMIC STUDIES IN THE SERVICE AND DEVELOPMENT OF SOCIETY

أهمية البحوث الميدانية للدراسات الإسلامية العليا في خدمة وتطوير المجتمع

"بحوث كلية الشريعة والقانون في جامعة يونيسا نموذجا"

عمار بن عبدالله ناصح علوان

كلية الشريعة والقانون

جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية

بروناي

amar500000@hotmail.com

1437هـ –2016م



ARTICLE INFO
Article history:
Received 1/11/2015
Received in revised form 15/11/2015
Accepted 1/1/2016
Available online 15/4/2016

ABSTRACT

Most Islamic Studies Research today is focused on theoretical research not on field research that serve and educate the community. That is because due to the recommendations that it bears. It is may be difficult to those who believe that Islamic studies research is not only a theoretical one but has a link to the field exploratory research. This research will show the relationship of some of these research with some of the jurisprudence foundations such the link between blocking and opening the means with field research and other fields of research such social phenomena that are spread in Islamic societies such as women late marriage and other phenomena that threaten the safety of the community structure and threaten family stability. Such studies will result recommendations that Muslims scholars should use it to eradicate such phenomena. There are some other jurisprudence foundations topics is relevant to empirical research such as considering the aim in Fatwah. This should depend on Islamic heritage and the deeds of Al-Khulafa’a Al-Rashidin. The case study for this research is the theses of masters that I supervised in the faculty of sharia and law at Sultan Sharif Ali Islamic University; it is an empirical study that serve and develop the community.



الملخص

تتركز معظم بحوث الدراسات الإسلامية اليوم على البحوث النظرية دون البحوث الميدانية الاستطلاعية التي تخدم المجتمع وتوعيه نظراً للتوصيات التي سوف تخرج بها. فقد يعتذر لهؤلاء اعتقادهم أن البحوث الدراسات الإسلامية هي بحوث نظرية بحتة ليس فيها لها تعلق بالبحوث الميدانية الاستطلاعية. سوف يبين هذا البحث علاقة بعض هذه البحوث ببعض مباحث أصول الفقه مثل ربط سد الذرائع وفتحها بالبحوث الميدانية وربطه–أيضا–بالظواهر الاجتماعية التي تنتشر في المجتمعات الإسلامية مثل أسباب انتشار حالات الطلاق، أو أسباب انتشار حالات العنوسة أو غيرهما من الظواهر التي تهدد سلامة بنية المجتمع وتهدد استقراره العائلي، فمثل هذه الدراسات سوف ينتج عنها توصيات يجب على علماء الأمة العمل بها لتدارك أخطار انتشار أمثال هذه الظواهر في تلك المجتمعات.

وهناك مباحث أصولية أخرى لها علاقة وثيقة بالبحوث الميدانية التطبيقية مثل أهمية مراعاة المال في الفتوى، مع تأصيل هذا المبدأ من التراث الإسلامي من عمل الخلفاء الراشدين والنموذج التطبيقي لهذا البحث هي مجموعة من بحوث رسائل الماجستير أشرفت عليها في كلية الشريعة والقانون في جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية (يونيسا) وهي بحوث نظرية ميدانية استطلاعية تخدم المجتمع وتوعيه وتطوره.

التمهيد:

المراد بالدراسات الميدانية هي البحوث التي لها علاقة بالإحصاء مع استبيان "عمل عينة" لتبين ن مدي فهم المكلفين لأحكام الشرعية–فضلاً– أن الدراسات الاستطلاعية لها علاقة باستطلاعات المكلفين في أصول التشريع مثل سد الذرائع والمصالح المرسلة وتطبيقات بعض الأحكام المختلف فيها مثل هل في المال حق سوى الزكاة.

واقع الرسائل العلمية في الدراسات الإسلامية المعاصرة:

استقرأ الدكتور عبدالرحمن حللي الكثير من الرسائل العلمية، فلاحظ فيها ملحوظات عديدة، فقال: " المتأمل في آلاف الرسائل الجامعية في مختلف الجامعات يلاحظ فيها التكرار والتشابه واجترار التراث، جمعاً وتصنيفاً وإعادة إنتاج،



وهي تُقدم على أنها بحث علمي، ومعظمها لا يحتوي على إشكالية يعالجها أو سؤال يجيب عليه، فضلاً عن القطيعة بين موضوعها وبين العصر الذي تعالج قضاياه في الماضي. أما النتائج التي تتوصل إليها فهي في معظمها وصفية أكثر منها تحليلية؛ مما يجعلها بحثاً في الماضي.. ولأجله، وعناوين المواضيع وآلية تسجيلها تنم عن حال الجامعات وما تعانيه، فلا توجد خطة بحثية في الجامعات الإسلامية يتم من خلالها توجيه البحوث وتكاملها، وإن وجدت فهي شكلية تعبر عن الأزمة الأعوص وهي مفهوم البحث العلمي وآليته، ربما يبدو هذا التعبير غريبا فالبحث العلمي عنوان واضح لا يحتاج إلى تعريف وتأطير، لكن ما يُقدم تحت هذا العنوان يدعو لإعادة النظر في مفهوم البحث العلمي وفي مجال العلوم الشرعية بالخصوص، فالمعهود أن يقدم البحث العلمي إضافة نوعية في مجاله فيكون جديداً أو تجديداً في مجاله، لكن واقع الحال أن معظم ما يُقدم في الدراسات الإسلامية هو اختزال ومسخ وتشويه للتراث الإسلامي الذي كان بعضه في صيغته وعصره يعبر عن راهنيه وواقعية أكثر مما يطرح على أنه استمرارية له، فلم تفلح الدراسات التي تحمل صفة "البحث العلمي" في تقديم الجديد ولا في سدانة التراث الإسلامي الذي لم يقدم بعد بالشكل الذي يليق به ولا بالأمانة التي تقتضيها صفة العلمية، فيتم تناوله بصفة مذهبية أو طائفية، وبانتقائية تطمس تألق طيفه الذي صنعته الحرية الفكرية والمسؤولية العلمية التي كان يتسم بها صانعوه مقارنة مع ما يدعيه دارسوه اليوم.(1)

ويرى الباحث عبد الرحمن الشقير" أنّ تشابه الرسائل العلمية يتطابق بدرجة كبيرة في الدراسات الأدبية والشرعية، قائلاً: "ربما أزيد أنّها قد تتكرر حتى في العنوان، وبخاصة في ظل غياب التنسيق، وعدم وجود قواعد بيانات مشتركة بين الجامعات، واتجاه بعض الطلاب والطالبات إلى اختيار موضوعات لا تتطلب منهم جهداً ووقتاً طويلاً مثل تحقيق المخطوطات، أو جمع المقولات والتعليق عليها وهكذا، أمّا العلوم الاجتماعية والسلوكية فيختلف الوضع فيها؛ لأنّها في الغالب دراسات آنية تعتمد على المنهج الكمي والمجتمع هو المعمل الذي تدرسه، والمجتمع في وضع ديناميكي متغيِّر باستمرار".

---

(1) http://www.kantakji.com/research-development- من مقالة " البحث العلمي بين التجديد وسدانة التراث".



أسباب السطحية في الدراسات الإسلامية المعاصرة وبعدها عن التطبيقات:

-اختيار العناوين العامة دون العناوين الجزئية التطبيقية :

نجد كثير من الباحثين في الدراسات الإسلامية -بخاصة العرب منهم- يختارون العناوين العامة الواسعة لرسائل الماجستير والدكتوراه، مثل فقه الصلاة أو الزكاة أو غير ذلك من العناوين الواسعة، دون العناوين الجزئية المحصورة، مثل أحكام مصرف زكاة الغارمين وتطبيقاتها المعاصرة. فهذا لا شك له الأثر الكبير في التعمق والسطحية في نتائج البحوث. وما زلت أمثل نتائج البحث من اختار موضوعات عامة ونتائج البحث من اختار موضوعات محصورة، أو جزئية، مثل غواص قد غاص في محيط من المحيطات الواسعة ليستخرج منه نتائج علمية دون تحديد موقعاً معيناً من المحيط، فهذا الغواص ما عسى أن تكون نتائج غوصه؟ سوف تكون نتائج غوصه -لامحالة- عامة سوف يقول لنا: أن المحيط مياهه عميقة، وأن مياه المحيط ملوحتها عالية! فما منا لا يعرف هذه النتائج العامة عن المحيطات؟ فبينما غواص آخر قد غاص في بحيرة صغيرة، فخرج بنتائج خاصة بتلك البحيرة، منها أن عمقها وملوحتها كذا وكذا، فنتائج بحثه قد تكون قليلة لكنها-لامحالة- هي نتائج فريدة من نوعها، ولم يسبق إليها أحد من قبله فلو أن باحثاً قد اختار موضوعاً عن القضاء في الإسلام، فإن نتائج بحثه سوف تكون عامة مثل أن يقول: إن القضاء في الإسلام فريضة محكمة يجب أن توفر لها الأسباب والوسائل.. فهذه نتائج عامة معروفة لكل ذي بصيرة، بينما لو بحث القضاء في القرن من القرون الهجرية، لخرج بحثه بنتائج لم يسبق إليها. أو اختار موضوعاً تطبيقياً في القضاء مثل نقض قضاء القاضي بين التنظير والتطبيق في المحاكم الشرعية في بلد من البلدان.

-ندرة المراكز البحثية في الدارسات الإسلامية التي تعتني بالبحوث التطبيقية:

من أسباب السطحية في الدراسات الإسلامية المعاصرة ندرة المراكز البحثية في الجامعات الإسلامية التي تعتني بالبحوث التطبيقية. والناظر في أهداف الجامعات الإسلامية في العالم الإسلامي يجد معظم أهدافها موجهة على تخريج التربويين والوظائف ذات الصلة بالتخصصات بالعلوم الإسلامية. ولا شك إن الجامعات التي تطلب مراكز علمية بحثية مرموقة بين الجامعات العالمية، لتلبي حاجات البحث العلمي في العلوم الإسلامية. فالبحث العلمي الرصين سوف يرفع من قدر الأمة في مجال البحث العلمي. ولا تنحصر مهمة هذه البحوث على البحوث النظرية دون التطبيقية التي



تعتني بالدراسات الميدانية هي البحوث التي لها علاقة بالإحصاء مع استبيان "عمل عينة" ليتبين عن مدي فهم المكلفين لأحكام الشرعية–فضلا– أن الدراسات الاستطلاعية لها علاقة باستطلاعات المكلفين في أصول التشريع مثل سد الذرائع والمصالح المرسلة وتطبيقات بعض الأحاديث النبوية مثل حديث "في المال حق سوى الزكاة". أو تطبيق قاعدة أصولية على الواقع العملي مثل قاعدة " الاجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله " على المحاكم الشرعية.

–عدم تقسيم نتائج البحث إلى نتائج عامة ونتائج خاصة:

من أسباب السطحية في رسائل الماجستير والدكتوراه في الدراسات الإسلامية المعاصرة أن نتائج البحث فيها لم تقسم إلى قسمين: نتائج عامة ونتائج خاصة. أما النتائج العامة فهي نتائج قد توصل إليها من قبل غيره من الباحثين أو هي نتائج عامة معروفة للجميع. أما النتائج الخاصة فهي نتائج الخاصة التي توصل إليها من خلال بحثه. فمن خلال التقسيم السابق تميز البحوث العميقة من البحوث السطحية التي أكثر ما في جعبتها اللصق والجمع.

–مسوغات البحث بين علماء الأمة و مناهج البحث المعاصرة:

جعل علماؤنا السابقون مسوغات البحث "التأليف " في سبعة أمور: أما شيء لم يسبق إليه فيُؤَلَّف، أو شيء أُلِّفَ ناقصاً فيكمَّل، أو خطأ فيصحَّح، أو مُشكل فيُشرح، أو مطولٍ فيختصر، أو مفرّق فيجمع، أو منثورٍ فيرتب، ذلك أنَّ الكتابة الخالية من هدف من هذه الأهداف لغو باطل يبعد القارئ عن الحقيقة ويضيع عليه وقته وعمره، قال ابن العربي: (ولا ينبغي لحصيفٍ يتصدى إلى تصنيف، أنْ يعدل عن غرضين: إمَّا أن يخترع معنى أو يبتدع وصفاً ومبنى، وما سوى هذين الوجهين، فهو تسويد الورق، والتحلي بحلية السرق).[2]

(2) لأنصاري فريد ، أبجديات البحث في العلوم الشرعية ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ص 22 .



هل جمع المفترق يستحق الطالب أن يمنح له شهادة الماجستير والدكتوراه في عصر التقنيات؟

قد كان جمع المفترق في مصنف واحد في القرون الفائتة عمل جبار يشكر عليه الباحث إذا لم تكن الكتب متوفرة في مكان واحد، وإذا توفرت صعب على الناظر استخراجها، أما لجهالة محتوى الكتاب، أو لصعوبة فهم المحتوى. أما صعوبة استخراج المحتوى، فله صعوبات عدة في القرون الماضية منها: تآكل المخطوطة، أو أن المخطوطة خطها غير مفهوم أو غير ذلك من الصعوبات. أما في عصرنا هذا عصر التقنيات والمعلومات، فيستطيع الباحث بكبسة زر في مكتبة إلكترونية أن يجمع المئات من المراجع حول موضوع واحد، فيعمل لها قص ولصق. فتخرج رسالة في أيام معدودات. فالذي أراه أنه لا يستحق طالب الدراسات العليا شهادة الماجستير أو الدكتوراه لمجرد جمع المعلومات حول موضوع وما عسى هذا الجمع المجرد دون تحليل، أو استقراء أن يساهم في نتائج البحث العلمي.

وسائل الحصول على المعلومات بين البحوث النظرية والبحوث الميدانية:

تعتمد البحوث الإسلامية النظرية-غالبا-على الكتب سواء التراثية منها أو الحديثة دون تعويل على استطلاعات المكلفين لمعرفة مقدار فهمهم لتلك الأحكام. أو دون تعويل على أصل استنباطي اجتهادي مثل سد الذريعة ذلك أن الأمر الذي اتفق عليه الأصوليون القائلون بمبدأ سد الذرائع أن يكثر الفعل الذي سد بين الناس ولا عبرة بالفعل القليل النادر وهذا يحتاج من المفتي أو من دائرة الإفتاء الإحصاءات الدقيقة مع الاستبيانات الدقيقة. فمثلاً في البلاد التي تمنع قيادة المرأة للسيارة سداً لذريعة المفاسد الذي سوف يترتب على قيادتها لا بد من استبيان يبين الآثار السيئة وتقارن —أيضا— مع الآثار السيئة لقيادة السيارة الأجنبي عن المرأة بدلاً من المرأة نفسها.

أهمية الدراسات الإحصائية التطبيقية وصلتها بالأصول التشريعية:

من صعوبات التي تواجه الدارسين في الدراسات الإسلامية إن عدداً من الجامعات الإسلامية لا تدرس في مناهجها كيفية عمل الاستبيانات واستطلاعات الرأي من أخذ العينات وعمل المقابلات وعمل الاحصاءات.. لا شك إن الدراسات الإسلامية لها تعلق كبير بواقع المجتمعات الإسلامية، وليست دراسات نظرية بحتة، بل العمل بأصل سد



الذرائع مترتب على الظواهر الاجتماعية التي تكثر في المجتمع من خلال العمل بالمباحات، وبالمثال يتضح المقال: سيدنا عمر بن الخطاب–رضى الله عنه–حيث منع سيدنا حذيفة بن اليمان، فأرسل إليه: إنه بلغني أنك تزوجت امرأة من أهل المدائن، من أهل الكتاب، فطلقها. فكتب إليه حذيفة. لا أفعل حتى تخبرني، أحلال أم حرام؟ وما أردت بذلك؟ فكتب إليه عمر رضي الله عنه: لا، بل حلال، ولكن في نساء الأعاجم خلابة، فإذا أقبلتم عليهن غلبنكم على نسائكم، فقال حذيفة: الآن – أي اقتنعت – فطلقها.(3)

فسيدنا عمر بن الخطاب قد استشرف المستقبل فيما لو فتح الزواج بالنصرانيات لترتب عليه انتشار العنوسة في المجتمعات المسلمة. وعلى هذا تعمل مثل هذه الأبحاث التي تنظر بعين المآل "المستقبل" وذلك من خلال الدراسات المستقبلية التي تنبؤ ما سوف يكون عليه المجتمع في المستقبل القريب. ومن ذلك يستطيع الباحث في الدراسات الإسلامية أن يعمل الاحصاءات في توفر الحاجات الأساسية من طعام ودواء وغير ذلك من الحاجيات الضرورية في المجتمعات الإسلامية ، فيقرر بتوصية التي أسميها "الحق التكافلي" أو الزكاة الإضافية انطلاقاً من قوله تعلى: " وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم" ومن عموم الآيات التي أمرت بالتعاون والتكافل بين أفراد المجتمع الإسلامي.

علاقة الإحصاء بالبحوث الميدانية:

لا شك وجود علاقة وطيدة بين البحوث الميدانية وبين الإحصاء إذ كل بحث ميداني (استبياني) فيه إحصاء من حيث حجم العينة وارتباطها بعدد السكان الأصلي وليس كل إحصاء استبيان، فالاستبيان يبين فيه رأي الناس في مسألة معينة.

وقد ورد مفهوم الإحصاء في القرآن الكريم صراحةً من خلال مشتقات مختلفة للفعل (حصى) في أحد عشر مكاناً مختلفاً، منها:

1."وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ".(4)

---

(3) ينظر أحكام القرآن للقرطبي 6:76 وأحكام القرآن للجصاص 297:2

(4) سورة إبراهيم (34)



2. "وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ"(5)

3. "ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا".(6)

و بهذا يكون الإحصاء من المواضيع التي طرقت تصريحاً بكثرة في القرآن و ربما كان طرق هذا الموضوع بالتلميح أكثر و يكفي هنا أن نشير إلى أن مفهوم العد و التعداد قد تكرر في القرآن الكريم ما يقارب خمساً و عشرين مرة و تجدر الإشارة إلى أن المتدبر لمعظم الآيات أعلاه يرى أهمية الإحصاء و قيمة البيانات الإحصائية. و كذلك تلفت هذه الآيات الانتباه إلى أن مهمة الإحصاء ليست بالمهمة اليسيرة، و خصوصاً في بعدي دقة البيانات و حجم المجتمع الإحصائي. فمن المعلوم أن النظرية الإحصائية تقوم على مبدأ استنباط صفات المجتمع الإحصائي من خلال عينة ممثلة لهذا المجتمع (والتي تسمى عند الإحصائيين عينة عشوائية). و هذا هو السبيل الوحيد في أغلب الحالات، و ذلك لأسباب معلومة مثل التكلفة، و العامل الزمني و حجم المجتمع. و من المعلوم أيضا أنّه لا يمكن بأي حال من الأحوال الوصول إلى الدقة المطلقة في استنتاجاتنا حول المجتمع من خلال العينة إن كان عند البشر من استطاعة لدراسة بعض المجتمعات الإحصائية بشكل كامل (و الذي يسمى بالمسح الإحصائي) فهذا يتم في حالات محدودة جداً و تنقطع هذه الاستطاعة في حالات المجتمعات غير المحدودة أو غير المنتهية. فسبحان الله المحصي الذي يتحدى خلقه بالدقة المطلقة في إحصاء ما لا يعدّ من المجتمعات و المخلوقات، كيف لا و هو رب العالمين من الإشارات اللطيفة في بعض الآيات السابقة أن يقترن مفهومي الإحصاء و العد، كما في الآيات 1، 2، 5 و 9 أعلاه. و الحقيقة أنه جرت العادة عند الكثيرين على تعريف الإحصاء، خطأً، بأنه جمع و عد البيانات. و الصواب هو ما تشير له هذه الآيات من أن العد هو جزء من الإحصاء فحسب فعلى سبيل المثال، في الآية رقم 5 أعلاه إشارة واضحة الدلالة على ذلك. فمعلوم أن المترادفات إذا اجتمعت في آية فلا بد أن يكون لكل منها معنى أو مقصود مختلف. والحقيقة أنه تم تقديم العام على الخاص في هذه الآية كما في مواقع عديدة في القرآن. حيث تقدم العام وهو الإحصاء على الخاص و هو

---

(5) سورة النحل (18)

(6) الكهف (12)



العد. هذا مع ما تشير إليه هذه الآية من أن العد و التعداد هو من أدق و أصعب المراحل في العملية الإحصائية.(7)

من دلائل الاحصاء في السنة النبوية وعمل الخلفاء الراشدين:

عن حذيفة بن اليمان–رضى الله عنه– قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحصوا لي كم يلفظ الإسلام قال فقلنا يا رسول الله أتخاف علينا ونحن ما بين الست مائة إلى السبع مائة قال إنكم لا تدرون لعلكم أن تبتلوا قال فابتلينا حتى جعل الرجل منا لا يصلي إلا سرا.(8)

عن ابن لهيعة، عن أبي قبيل قال: كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يفرض للمولود إذا ولد في عشرة، فإذا بلغ أن يفرض له ألحق بالفريضة.(9)

علاقة العلوم الإنسانية بعلم الإحصاء:

علم الاقتصاد

تقسم العلوم إلى ثلاثة أقسام: [علوم أساسية (بحتة)، وعلوم تطبيقية، وعلوم إنسانية] والاقتصاد هو علم يعالج جانباً من جوانب السلوك الإنساني،(10) فهو يفسر ويشرح سلوك الإنسان وهو بصدد إشباع احتياجاته، فموضوعه هو الثروة الاجتماعية من جهة، وسلوك الإنسان الاقتصادي من جهة ثانية، ولهذا ينتمى الى مجموعة العلوم الاجتماعية، التي تتشابك وتترابط مع بعضها البعض، وبالتالي يتأثر بالظروف البيئية المحيطة. ولذلك لا يمكن للباحث في علم الاقتصاد أن يهمل الظواهر الاجتماعية الأخرى، ذلك كون السلوك الإنساني يخضع لعوامل مختلفة منها الاقتصادية، ومنها غير الاقتصادية من اجتماعية وسياسية وتاريخية. فإنه يرتبط بعلاقة وصلة وثيقة بكثير من العلوم. فعلى سبيل المثال لا يمكن تحليل مشكلة البطالة في مصر بمعزل عن الأحوال السياسية الداخلية والخارجية.

---

(7) http://uqu.edu.sa/page/ar/58028– ينظر المقالة " الرياضيات والإسلام "علاء حسن نور الدين على موقع جامعة أم القرى–بتصرف–

(8) رواه مسلم في صحيحه، باب الاستسرار بالايمان للخائف ينظر كتاب شرح النووي على صحيح مسلم.صفحة336

(9) ينظر كتاب فتوح البلدان البلاذري أحمد بن يحسى .47:1

(10) Roy preece, starting Research: An Introduction to Academic Research and dissertation writing -وينظر كتاب 12,London: Printer publisher.



علم النفس

إن علم الاقتصاد يدرس السلوك الخارجي للأفراد كما هو، بينما يختص علم النفس بدراسة الأساليب الكامنة وراء هذا السلوك؛ ولذا يرتبط علم الاقتصاد بعلم النفس، حيث أن كلاهما يدرس نفس الظاهرة، ولكن يقتصر اختصاص علم الاقتصاد على دراسة السلوك الخارجي، بينما يمتد اختصاص علم النفس إلى تحليل الدوافع الداخلية لهذا السلوك الإنساني، ومن ثم فإن كلاً منهما يكمل عمل الآخر.

فإذا ارتفع سعر سلعة معينة في السوق فكل ما يستخلصه الاقتصادي من نتائج هو أن استهلاك هذه السلعة سينخفض إلى حد معين مع كل ارتفاع في سعرها. وقد توصل إلى هذه النتيجة على أساس الحقائق والمشاهدة والمعرفة العامة برد الفعل الذى يحدثه ارتفاع السعر في سلوك الأفراد كمستهلكين لهذه السلعة، أما حالاتهم النفسية عند ارتفاع السعر فلا يهتم بها الاقتصادي، وهى من اختصاص علم النفس.

علم الاجتماع

علم الاقتصاد يدرس جزءاً من الظواهر الاجتماعية وهي الظواهر الاقتصادية، فإعداد الدراسات الاقتصادية الهادفة لزيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات الضريبية والإعانات الحكومية؛ يتطلب التعرف على التركيب السكاني والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

كذلك يرصد حالات الفقر والبطالة وأوضاع الريف وكذلك الديانات، وعلم الاجتماع يقدم للاقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الاجتماعي، مثل دراسة حالة الفقر لمناطق الريف في أي بلد، فلابد هنا من توافر المعلومات في تلك المناطق من أجل رفع مستواهم وحل مشاكلهم.[11]

(11) بتصرف من مقالة ماذا لو اجتمع علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية والأساسية الأخرى. شيماء جابر.تنظر المقالة على الموقع
http://www.arageek.com/2015/04/29/economy



علاقة الإحصاء والاستبيان بعلوم الشريعة:

لم أطلع–حسب ما أطلعت– من ربط علوم الشريعة بعلم الإحصاء مع أن العلوم الشريعة ألزم من غيرها من العلوم في ربطها به فالشريعة قد جاءت أحكامها في جميع أمور الحياة فالشريعة لها تعلق كبير في أمور الاقتصاد. إذا الفقه الإسلامي ثلث أحكامه متعلق بالبيوع وتنظيم المعاملات بين الناس، وله –أيضا– التعلق الأكبر بعلم النفس إذ أهلية التكليف في الشريعة وصحة تصرفاته لا تكون إلا من إنسان سوي ليس فيه اختلاله في عقله أو تصرفاً ليس تحت سيطرته. ولا يقتصر الإحصاء والا العمل بأصل سد الذرائع مترتب على الظواهر الاجتماعية التي تكثر في المجتمع من خلال العمل بالمباحات، وبالمثال يتضح المقال: سيدنا عمر بن الخطاب–رضى الله عنه– حيث منع سيدنا حذيفة بن اليمان، فأرسل إليه: إنه بلغني أنك تزوجت امرأة من أهل المدائن، من أهل الكتاب، فطلقها. فكتب إليه حذيفة. لا أفعل حتى تخبرني، أحلال أم حرام؟ وما أردت بذلك؟ فكتب إليه عمر رضي الله عنه: لا، بل حلال، ولكن في نساء الأعاجم خلابة، فإذا أقبلتم عليهن غلبنكم على نسائكم، فقال حذيفة: الآن – أي اقتنعت – فطلقها.[12]

فسيدنا عمر بن الخطاب قد استشرف المستقبل فيما لو فتح الزواج بالنصرانيات لترتب عليه انتشار العنوسة في المجتمعات المسلمة. وعلى هذا تعمل مثل هذه الأبحاث التي تنظر بعين المآل "المستقبل ".

الخلاف في مسألة هل في المال حق سوى الزكاة يحمسها الإحصاء الاستبياني:

رأى جمع من الفقهاء أنه لا يوجد حق في المال سوى الزكاة بينما رأى ذهبت قلة من الفقهاء رأت أن في المال حق سوى الزكاة. والذي يقوي هذا المسلك أنه رأي بعض الصحابة مثل ابن عمر–رضى الله عنهما–وأيضا رأي كبار التابعين مثل الحسن البصري و إبراهيم النخعي والأعمش وغيرهم فهم أدرى من غيرهم بمقاصد التشريع الإسلامي في الحقوق المالية وأبعدهم عن الصناعة الفقهية. جاء في مصنف أبي شيبة عن الأعمش عن إبراهيم قال كانوا يرون في أموالهم حقا سوى الزكاة. عن مجاهد في أموالهم حق معلوم قال سوى الزكاة عن عبيدة عن قزعة قال قلت لابن عمر إن لي مالا فما تأمرني إلى من أدفع زكاته ؟ قال ادفعها إلى ولي القوم يعني الأمراء ولكن في مالك حق سوى

(12) ينظر أحكام القرآن للقرطبي 6:76 وأحكام القرآن للجصاص 297:2



ذلك يا قزعة.(13)

فالحسم في هذه المسألة يتم من خلال الدراسات المستقبلية التي تتنبأ ما سوف يكون عليه المجتمع في المستقبل القريب. ومن ذلك يستطيع الباحث في الدراسات الإسلامية أن يعمل الاحصاءات في توفر الحاجات الأساسية من طعام ودواء وغير ذلك من الحاجيات الضرورية في المجتمعات الإسلامية، فيقرر بتوصية التي أسميها "الحق التكافلي" انطلاقاً من قوله تعالى: "وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم" ومن عموم الآيات التي أمرت بالتعاون والتكافل بين أفراد المجتمع الإسلامي.

عرض قاعدة: سد الذرائع خلال قواعد مراعاة المآل

غرض الشاطبي من بحث قاعدة الذرائع في قواعد المآل انصب على بيان علاقتها بفكرة المألات وربطها بمقاصد الشارع في التكليف والنظر في مدى التزام المكلفين بالامتثال لها، والتقيد بمقتضياتها.(14) وكان مجمل كلام الشاطبي في هذه القاعدة الأولى من قواعد مراعاة المآل عن موقف المذاهب الفقهية من الاعتبار العمل بها وعدمه ومآل هذه الأقوال وتعين محل النزاع. وعرفها الشاطبي بقوله" التوسل بما هو مصلحة إلى مفسدة "(15). وذكر لها شرطاً واحداً: أن يظهر القصد وذلك: بأن يكثر في الناس بمقتضى العادة .(16)

علاقة سد الذرائع بالبحوث الإحصائية والاستبيانية:

أن الأمر الذي اتفق عليه الأصوليون القائلون بمبدأ سد الذرائع أن يكثر الفعل الذي سد بين الناس ولا عبرة بالفعل القليل النادر وهذا يحتاج من المفتي أو من دائرة الإفتاء الإحصاءات الدقيقة مع الاستبيانات الدقيقة, فمثلاً في البلاد التي تمنع قيادة المرأة للسيارة سداً لذريعة المفاسد الذي سوف يترتب على قيادتها لا بد من استبيان يبين الآثار السيئة وتقارن –أيضاً– مع الآثار السيئة لقيادة السيارة الأجنبي عن المرأة بدلاً من المرأة نفسها.

---

(13) ينظر مصنف ابن أبي شيبة1214 (93) من قال في المال حق سوى الزكاة

(14) –من مقالة قواعد التنظير المآلي عند الإمام الشاطبي. لأستاذ عبد الحميد العلمي . نشر مجلة الموافقات . العدد الثاني1413–1993

(15) للمزيد من التأصل . ينظر الموافقات4:199وما بعدها

(16) الموافقات.4:200



بحوث الدراسات الإسلامية التطبيقية في كلية الشريعة والقانون وخدمتها للمجتمعات:

خلال سنوات تدريسي لمادة مناهج البحث في كلية الشريعة والقانون التابعة لجامعة السلطان الشريف علي الإسلامية. وجهت طلبتي بعد سؤالهم أفضل منهجية لهم في بحوث الدراسات الإسلامية فقلت: أن أفضل البحوث عندي التي تتكون من شطرين :

الشطر الأول :

النظري: وفي هذا الشطر يطبق فيه الباحث ما تعلمه من أصول المنهج الوصفي أو التاريخي ويطبق عقلية الباحث النظرية النقدية من حيث اختيار أفضل تعريف اصطلاحي لموضوع بحثه واكتساب مهارة الرجوع إلى كتب المصادر التراثية و فهم النص التراثي من مصدره المباشر مع اكتساب مهارة التلخيص النص الطويل وتحليله ومعرفة مصطلحات الفقهية أو الأصولية الواردة خلال بحثه مع معرفة فقه أقوال المذهب الواحد ومقارنته بالفقه المقارن " الخلاف العالي". وسوى ذلك من المهارات التي سوف يكتسبها الباحث من خلال المباحث النظرية.

الشطر الثاني:

التطبيقي: وفي هذا الشطر يطبق الباحث فيه أولاً ما تعلمه الطالب من أصول عمل الاستبيان وعمل العينة وعمل المقابلة.. ونحو ذلك من مهارات البحوث التطبيقية. والربط بينهما- أي بين الشطر النظري والشطر التطبيقي- أن الباحث سوف يطبق الأحكام التي فهمها من أحكام فقهية من خلال بحثه على مجتمعه –كما سيتضح ذلك من خلال المثال التطبيقي على أحكام الحداد –

نموذجان لبحوث نظرية تطبيقية اخترتها لطلبتي في مرحلة الماجستير

النموذج الأول : الرضاعة وأحكامها ومدى فهم المجتمع البروناي

ومن النتائج المفيدة للمجتمع التي خرج منها بحث الرضاعة وأحكامها أن الباحثة وجدت من خلال الاستبيان أن من المرضعات أولادهن قد تتركن الرضاعة الطبيعية لأولادهن إلى الرضاعة الصناعية منذ الولادة لفهمهم الخاطئ لقوله تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة". ففهموا من الآية خطئاً أن من ابتدأت



رضاعة ولدها يجب عليها أن تتم رضاعته حولان كاملان وإلا أثمت. فمن أجل هذا الفهم تركت عدداً كبيراً من الأمهات رضاعتها الطبيعية لأطفالها الرضع كلياً. والفهم الصحيح للآية أن تقرير الآية لمدة الرضاعة بالعامين الكاملين جاء من باب خصم المنازعات المالية التي قد تحصل بين الزوج المطالب بالنفقة على أولاده وطليقته. فالزوج الذي طلق زوجته طلاقاً بائناً وانتهت مسؤولية الزوج عن نفقة زوجته لكن تبقى وجوب النفقة على الزوج إذا كان طفلاً رضيعاً منه فالطفل الرضيع يسترضع لبنه من ثدي أمه والأم لا بد لها من الغذاء الكافي لها لكي تحسن رضاعة رضيعها. ولما كانت مدة تمام الرضاعة غير معلومة للمكلفين عهد نزول الوحي. بينت الآية الكريمة أن تمام الرضاعة للرضيع حولان كاملان. وبعد الهذين الحولين لا يحق للمرأة أن تطلب من طليقها النفقة على نفسها.

النموذج الثاني: الحداد وأحكامه ومدى فهم المجتمع البروناي

فيما يلي استبيانا عمليا لفهم أحكام حداد المرأة في المجتمع البروناي. عرضت بعض الفقرات المتعلقة بالاستبيان لتكون نموذجاً لربط بين المباحث النظرية وأسئلة الاستبيان لتبين منه درجة فهم أحكام الحداد في المجتمع البروناي في الشريحة المعنية.

قسم (ب) : **المعلومات فيما تتعلق بخبرة المستجيبين في الحداد.**

الرجاء وضع علامة ✓ فيما يلي :هل تحد من قبل؟

نعم. ☐

لا. ☐

(*إذا تجيب لا، أجب سؤال رقم 11 مباشرا).

1. إذا حصلت الوفاة من قبل وتحد (*تجوز أن تضع أكثر من واحد):

الميت	حصلت الوفاة	عملتُ الحداد	لم أعمل الحداد
الأب.			



الأم.			
الولد: (واحد أو أكثر من واحد).			
الإخوة: (الأخ أو الأخت).			
الجد أو الجدة.			
الزوج/ الزوجة.			
قرابة أخرى، الرجاء ذكرها:			

2. الأشياء التي فعلت أثناء الحداد من قبل (*تجوز أن تضع أكثر من واحد):

	لبس السواد
	التهليل
	عدم خروج من البيت
	لبس لون المظلم سوى الأسود والأبيض
	لبس ثوب الأبيض
	عدم التزين
	عدم الكلام
	أخذ الإجازة (للمكث في البيت)

سوى ما ذكرت، عين: ____________________

3. ما سبب عدم عمل الحداد (*إن لم تفعل الحداد):

☐ عدم العلم بالحداد.



- ☐ عدم العلم بأحكام الحداد في الإسلام (عدم معرفة بوجوبه).
- ☐ علمت ولم تحد.
- ☐ سوى ما ذكرت، عين: ____________________

4. ما مصدر الحداد؟

- ☐ الشرع.
- ☐ مجرد العادة.
- ☐ الشرع والعادة.
- ☐ سوى ما ذكرت، عين: ____________________

5. من أين حصلت على تلك المعلومة؟

- ☐ المذياع.
- ☐ التلفاز.
- ☐ الجريدة.
- ☐ من المؤتمر أو التعليم العام.
- ☐ الإنترنت.
- ☐ التعليم في المدرسة.
- ☐ سوى ما ذكرت، عين: ____________________

6. لمن يجب عليه الحداد؟

- ☐ الزوجة فقط.

☐ الزوج فقط.

☐ كلاهما.

☐ كل الناس (كل الأديان).

☐ لا أعرف.

☐ سوى ما ذكرت، عين: ____________________

7. كم مدة الحداد كما شرعه الإسلام؟

☐ طوال مجالس التهليل.

☐ أربعة أشهر وعشرا.

☐ سنة واحدة.

☐ لا أعرف.

☐ سوى ما ذكرت، عين: ____________________

8. ما حكم الحداد للمرأة المتوفى عنها زوجها عموما؟

☐ مندوب.

☐ واجب.

☐ لا أعرف.

9. هل المرأة المتوفى زوجها تجوز أن تخطب أثناء الحداد؟

☐ نعم يجوز.

☐ لا يجوز.

☐ يجوز بالتعريض(لا بالتصريح).



☐ لا أعرف.

☐ سوى ما ذكرت، عين: ______________________

10. هل يجوز أن تتزوج المرأة المتوفى زوجها بعد الانتهاء من الحداد؟

☐ نعم يجوز.

☐ لا يجوز.

☐ لا أعرف.

☐ سوى ما ذكرت، عين: ______________________

11. هل يجوز أن تحضر المرأة المتوفى زوجها المجالس كمجلس وليمة العرس؟

☐ نعم يجوز.

☐ لا يجوز.

☐ لا أعرف.

12. الأشياء المحرمة أثناء الحداد حسب ما عرفت،(*يمكن أن تضع أكثر من واحد):

☐ لبس الزينة.

☐ مس الطيب.

☐ لبس الحلي.

☐ لبس الحرير.

☐ تمشيط الشعر.

☐ تقليم الأظافر.

☐ الكلام مع الغير.



☐ الكلام بالهاتف.

☐ العمل.

☐ الخروج من البيت للحاجة.

☐ الخروج من البيت سياحة.

☐ رؤية الرجل المرأة عن طريقة الكاميرا بعدم وجود الحاجة.

☐ نزع الزينة من البيت.

☐ نزع الزينة من السيارة.

☐ استخدام الشامبو أو الصابون المعطر.

☐ تلبية دعوة اجتماعية (كوليمة العرس، عقيقة، ختان، وبيت جديد).

سوى ذلك، عيّن: ☐ ________________________________

بعص نتائج الاستبيان عن فهم أحكام الحداد

فهم المستجيبين عن مصطلح الحداد ولكن هناك لبس كبير في فهم بعض أحكام الحداد الشرعي أغلب المستجيبين فهموا أن من محرمات الحداد عدم التزين وهذا من أحكام الرئيسية، ولم يفهم كثير منهم الأحكام الأخرى كمن الذي يجب عليه الحداد، ومدته، وحكم خطبة المحتدة في أثناء الحداد، وحكم حضور المحتدة مجالس الفرح.

أثر العرف الموروث في الفهم الخاطئ لأحكام الحداد

1-في مدة الحداد تكون طوال مجالس التهليل للمسلمين

2-فهم أكثر المستجيبين أن الحداد هو بإقامة التهليل وفعل ممنوعات الحداد العرفي المتوارث لديهم من أجدادهم



3-الحداد يجب على كل أقارب الميت من دون أن يفرق بين الرجال والنساء

أهم نتائج البحث والتوصيات:

-إن حاجة البحوث في الدراسات الإسلامية إلى الإحصاء والاستبيان لا يقل أهمية عن علم الاقتصاد وسائر العلوم لأن أحكام الشريعة لها تعلق في جميع شؤون الحياة.

-تتمثل أهمية البحوث الميدانية للدراسات الإسلامية العليا في التالي:

أ-البحوث الميدانية الإحصائية الاستبيانية تمثل مدى فهم المجتمع لأحكام كل بحث فقهي. فإذا كان هناك خلل سوف يتم تداركه من قبل هيئات الإفتاء وخطباء المساجد.

ب-أن بعض أصول التشريع الإسلامي مثل سد الذرائع تعتمد على الاستبيان الإحصائي في الذي يكثر الفعل المفضي فيه إلى الحرام. فمنع المرأة لقيادة السيارة لا يدخل تحت سد الذرائع.

ج-بعض الأحكام الفقهية المختلفة مثل هل في المال حق سوى الزكاة؟ يحسم الخلاف فيها بالإحصاء الاستبيان لحاجات الناس من الزكاة المقدرة.

-ريادة البحوث الميدانية في كلية الشريعة والقانون جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية.

التوصيات:

التوصية بإدراج مادة الإحصاء وعمل الاستبيانات ، مع بيان علاقتهما بالدراسات الإسلامية في مناهج البحث في الكليات الشرعية.



أهم المراجع:

-الأنصاري فريد ، أبجديات البحث في العلوم الشرعية ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان

-النووي ، يحيى بن شرف(**1416هـ / 1996م**) **شرح النووي على صحيح مسلم .دار الخير.**

-بن أبي شيبة عبدالله بن محمد(1414هـ/1994م) المصنف. دار الفكر.بيروت.

-البلاذري ، أحمد بن يحيى (دت) فتوح البلدان ، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان.

-الجصاص أحمد بن علي (1405) ، أحكام القرآن ، تحقيق: قمحاوي محمد صادق ، دارإحياء التراث العربي ،لبنان

-الشاطبي، أبو إبراهيم بن إسحاق. (دت). الموافقات في أصول الشريعة ،شرح: عبدالله دراز (دط). I.
بيروت:دار المعرفة.

-القرطبي محمد أبو عبدالله(1964) ، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق:البردوني أحمد ، دار الكتب المصرية ، القاهرة.

المقالات :

قواعد التنظير المآلي عند الإمام الشاطبي. لأستاذ عبد الحميد العلمي . نشر مجلة الموافقات . العدد الثاني-1993

"البحث العلمي بين التجديد وسدانة التراث" عبدالرحمن حللي
."\\http://www.kantakji.com/research-development

- " الرياضيات والإسلام "علاء حسن نور الدين على موقع جامعة أم القرى.
http://uqu.edu.sa/page/ar/58028

ماذا لو اجتمع علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية والأساسية الأخرى. شيماء جابر.تنظر المقالة على الموقع
http://www.arageek.com/2015/04/29/economy

التحقيقات الصحفية:

الرسائل العلمية حب الوجاهة يطغى على المحتوى" منشور في صحيفة الرياض العدد15566. 5 فبراير 2011"-

